نحو مدرسة تاريخية جزائرية: فتح ملفات عالقة

أ. لخضر بولطيف*

مقدمة: ما لبث النقاش يدور بين الباحثين العرب، منذ أزيد من عقدين من الزمن[1]، حول إمكان القول بقيام مدرسة عربية تاريخية، نظير مدارس أجنبية قائمة؛ خاصة تلك التي توصف بالكولونيالية.

وفي الجزائر حيث يضحى التاريخ مرادفا للوطنية، ورديفا للحرية، لم يستقر رأي الباحثين المعنيين بالكتابة التاريخية، وقد التأم شملهم في أكثر من مناسبة علمية[2]، فيما إذا كان يسوغ اعتبار المنجَز التاريخي بعد مرور نصف قرن عن الاستقلال، أرضية متينة لقيام مدرسة تاريخية جزائرية.

وبين متفائل بقيمة المنجز التاريخي، معتدّ به، وبين متحفّظ عليه، متوقف بشأنه، سُئل شيخ المؤرخين الجزائريين؛ الأستاذ أبو القاسم سعد الله "هل توجد مدرسة تاريخية جزائرية حقا في الواقع، محددة المعالم، معروفة الخصائص، واضحة الأسس والأهداف؟"[3]، فكان من جوابه: "ربما يمكن وصف المرحلة التي نحن فيها بمرحلة ردود الفعل على المدرسة التاريخية الفرنسية الموجّهة للجزائر، وردود الفعل لا تؤسس مدرسة تاريخية جزائرية، إنها بمثابة حوار بين طرفين (هم يقولون، ونحن نقول)، أو كما يقول القدماء عند الجدل: فإن قلتم كذا، قلنا كذا"[4].

وإلى رأي مماثل نحا الأستاذ ناصر الدين سعيدوني؛ إذ يرى أن مجمل الكتابات التاريخية الجزائرية لا ترقى إلى مستوى تشكيل مدرسة تاريخية، نظرا "لمحدوديتها، وقصور تصوراتها، وعدم صدورها عن جماعة من الباحثين يشتركون في خصائص ومميزات، تحدد طبيعة إنتاجهم"[5].

* – أستاذ مساعد أ في تاريخ المغرب الإسلامي– قسم التاريخ– جامعة محمد بوضياف– المسيلة.

ومهما تبدو مثل هذه التصريحات– ومقام أصحابها من البحث التاريخي مشهود معلوم– في نظر بعض المتفائلين، مشوبة بالحذر، موغلة في التشاؤم، فهي على أنها لا تنفي بصورة مطلقة كون المدرسة المنشودة لا تزال في "طور التكوين"[6]، فإنها– من جهة ثانية– شخّصت الداء الذي يحول دون انخراط المدرسة التاريخية الجزائرية الناشئة في مسارها الصحيح، بمنأى عن استقطاب المدرسة التاريخية الفرنسية، التي ما فتئت تلقي بظلالها على ما يُصنّف من كتب، ويُنجز من أطاريح.

ولا نعدم العديد من الشواهد على تكرّس هذا المسلك المرتهن بما كتبه الآخر، لاسيما في الكتابات المبكرة، التي أنجزت في سِني الاستقلال الأولى.

فمنذ أن أطلق الأستاذ محمد الشريف ساحلي (1906–1989) كتابه "حرّروا التاريخ"[7]، والذي يعكس مدى شعوره بوطأة "الترسانة التاريخية"[8]، التي أنتجتها ماكينات الاحتلال الفرنسي، على مدار قرن ونيّف، شهدت الساحة الثقافية بالجزائر المستقلة عددا من الكتابات المسكونة بهذا الهاجس، وأجلى ما يظهر ذلك في كتاب "الموجز في تاريخ الجزائر"[9]، من تأليف الأستاذ يحيى بوعزيز (1929–2007)، حيث تعلو فيه نبرة التذكير بالأمجاد والبطولات، وتفنيد ادعاءات الاستعمار ومفترياته[10].

ولا يبعد ذلك عما قرّره الأستاذ جمال قنّان بصدد توصيفه للمدرسة التاريخية الجزائرية المأمولة، من أنه من أولى مهامها أن تسهم "في دحض كل طروحات المدرسة الاستعمارية، وإبراز مآثر الشعب الجزائري، وأمجاده عبر التاريخ، وإثبات وجوده، وحقه في أن يكون له تاريخ، وماض، مثل أي شعب"[11].

وإذا كان هذا النهج من الكتابة التاريخية يجد له ما يبرره، زمن الاحتلال الفرنسي، كما في كتابات الرواد الأوائل (الميلي، المدني، الجيلالي)[12]؛ وكذا في مطلع الاستقلال الوطني، بحكم ما تستدعيه مسؤولية بث الوعي القومي، وتحصين الشخصية الوطنية، من وصل لحاضر الأمة بماضيها، وإشادة بمنجزات الأسلاف وسجاياهم، إلا أن الاستمرار على المنوال نفسه يصبح عبئا ثقيلا على البحث التاريخي، إذ يحيله إلى نوع من الوعظ والتذكير[13]، وهو إن كان من بعض مقاصد الدرس التاريخي، فليس مقصده الأول والأخير.

غير أن هيمنة الانشغال بترسيخ الاعتقاد بالانتماء إلى ثقافة مغايرة لثقافة المحتل، وهو مطلب حضاري بامتياز، ويزداد إلحاحا في عصر تحديات العولمة، ليس العائق الوحيد الذي

يحد من آفاق قيام مدرسة تاريخية جزائرية، يُتطلّع لأن تكون في مصاف المدارس التاريخية الكبرى المعاصرة لها، إنما هناك عوائق عديدة، في الوسع رصدها من خلال فحص متأن لواقع الكتابة التاريخية في الجزائر.

وفي تقديري، يمكن تصنيف تلك العوائق إلى ثلاثة أصناف: صنف أول يتصل بأشخاص الباحثين، وصنف ثان مداره النصوص المنجزة، وصنف ثالث لا ينفك عن المؤسسات الحاضنة للبحث العلمي.

1– الباحث.. المنهج والرؤية: يولي الباحثون المعاصرون قضية المنهج والرؤية أهمية فائقة[14]، وبخاصة في ظل تعدد مناهج العلوم الإنسانية والاجتماعية، وتشعبها، وتداخلها، وكذا تباين الرؤى والمشارب والمنطلقات التي يصدر عنها هذا الفريق أو ذاك[15]، إلى حد التضاد والتصادم، لا لغاية سوى لأن الحسم في خيارات المنهج والرؤية، هو ما من شأنه أن يجلي حدود اتجاه مميز أو معالم مدرسة بعينها.

لكن اللافت للانتباه– حقا– أن هذه القضية، على خطورتها البالغة، لم تحظ بالعناية المرجوة في كتابات الباحثين الجزائريين، ولو أنه يجري التصريح عادة– تبعا لمقتضيات العرف العلمي– في مقدمات الأطاريح الجامعية باعتماد منهج ما أو أكثر، فالأمر لا يعدو– غالبا– التنويه بجدوى توثيق الروايات وتحقيق النصوص، ونقد المستندات المرجعية، بل ثمة من يتحاشى ذكر المنهج الذي تعاطاه في بحثه، مكتفيا بذكر أدوات منهجية متفرقة قد لا يكون لها سمْت مشترك[16]، أو قد يُضرب صفحا عن كل ذلك، خشية أن يراجَع الحساب فيما قرّر، دون أن يُنهض عليه دليلا.

هذا على مستوى المنهج، أما فيما يتعلق بالرؤية فالأمر أشد فداحة، إذ يؤثر جل الباحثين اللّياذ بالصمت حيال الكشف عن رؤاهم الفكرية ومنطلقاتهم التصورية[17]، متلفعين بعبارات من قبيل "تحري الحياد"، و"التزام الموضوعية"؛ كأنما الرؤية– في حسبانهم– تعكس حكما جاهزا أو رأيا مسبقا، لا أنها تمثل موقفا فلسفيا من الكون والحياة، يرسم وجهتنا، ويحدد منظورنا، إذ لا يسعنا أن نصير جميعنا نسخة واحدة مكرورة في قراءاتنا وتحليلاتنا وتخريجاتنا، مهما اتفقت مصادر معلوماتنا، واشتركت أدواتنا المنهجية.

عدا أن الإجمال في الحكم على ظاهرة غياب أو تغييب المنهج والرؤية في كتابات الباحثين الجزائريين، لا يعفينا من الاعتراف أن ذلك الحكم لا ينسحب– بالضرورة– على

جميعهم، ولسنا هنا نلمّح إلى استثناء كبار الباحثين وجهابذة الكتاب، بقدر ما نحاول أن نقرر حقيقة لا مفرّ من البوح بها، وهي أن الباحثين المحسوبين على اليسار[18]، ومهما قيل عن استلابهم للثقافة الغربية، وانسلاخهم عن ثقافتهم العربية، بدوا على الدوام، أمْكن من غيرهم في إعمال أدواتهم المنهجية، وأجرأ على البوح بخلفياتهم الفكرية.

في مقابل ذلك، استحوذ الانشغال بتصحيح مسار التاريخ الوطني، وإعادة النظر فيما كُتب حوله بأقلام فرنسية مغرضة، على كتابات كثير من الباحثين الذين لم يترددوا في إعلان ذلك في مقدمات كتبهم وأطاريحهم[19]، وعلى ما أبدوه من تحرّ ظاهر في نشدان الحقيقة، وما التزموه من نزاهة مشهودة في إصدار الأحكام، إلا أن ارتهان كتاباتهم- غالبا- بمساجلة المدونة الاستعمارية ومحاججتها، لطالما كان مبعثا على التساؤل حول مدى تعالي المناهج والرؤى التي صدروا عنها، على مستوى الجدل الإيديولوجي، إلى أفق السجال العلمي.

وإذا كان عدد من الباحثين قد نأى بنفسه عن دائرة مجادلة المدونة الاستعمارية، وأكثر ما نلحظ ذلك في أوساط الباحثين في التاريخ الوسيط، فإنهم- بدورهم- لم يفلتوا من استفزازات المدونة الاستشراقية؛ سواء من تعاطى مع مقرراتها بمنطق التبني والقبول أو تعاطى معها بمنطق الرفض والصدود[20]، وبين المنطقين المتضادين ظلت لغة الكتابة التاريخية ملتبَسة، موزّعة بين دعاوى الانفتاح على الآخر، وضرورة الاستفادة من رصيده المعرفي، وبين صيحات التحذير من الانبهار بالخطاب الوافد، والتهوين من شأن الإعراض عنه.

أما الاستثناء الذي لا يجوز لنا- بحال- تجاهله، فهو ما لمسناه عند ثلّة من الباحثين، يمكن أن نمثّل لهم بالأستاذة بوبة مجاني من جامعة قسنطينة، والأستاذ خالد كبير علاّل من جامعة الجزائر.

أما الأستاذة بوبة مجاني، وهي باحثة مرموقة غنية عن التعريف، وقد تخرّج بها أجيال من الطلبة والباحثين في الشرق الجزائري، فكان متوقعا أن تكون- وعلى غرار زملائها المغاربة[21] من تلاميذ الأستاذ محمود إسماعيل- امتدادا لمدرسة التاريخ الاجتماعي، في رهانها على المنهج المادي والرؤية الهيجلية، لكن من المجازفة بالقول إن أيّا من مؤلفات الباحثة المرموقة[22]، على ما يُسجّل في ثناياها من احتفاء بالعوامل المادية، واعتبار للتصنيفات الطبقية، في تفسير أحداث التاريخ، يمكن عدّه انعكاسا مباشرا لتوجّه أستاذها الذي ما فتئ ينتصر لمنهجه ورؤيته في كل مناسبة متاحة[23].

وفي سياق مماثل، لا تختلف الأستاذة فاطمة بلهواري من جامعة وهران، وهي نظيرة سابقتها في التلمذة للأستاذ محمود إسماعيل، في كونها اختطت لنفسها مسارا لا يبدو مقتفيا لمنهج أستاذها ورؤيته، وإن كان لا يخرجها عن نطاق مدرسة التاريخ الاجتماعي- الاقتصادي بوجه عام[24].

أما المثال الآخر الذي استوقفنا، ممثلا في شخص الأستاذ البحّاثة خالد كبير علاّل، فإنه يحيلنا على نمط في الكتابة التاريخية مباين للأول منهجا ورؤية؛ إذ يعوّل صاحبه على منهج المحدثين في تناول قضايا التاريخ الإسلامي[25]، ولا يساورنا الشك في أن إعمال منهج الجرح والتعديل في تقويم الروايات والأسانيد[26]، لمما يضفي على أحكام الباحث في التاريخ كثيرا من الصدقية، التي يكاد يذهب بها الانسياق غير المتزن وراء ضروب الحدس والتخمين، مما يستعيض به الباحثون- عادة- لملء الفجوات التاريخية.

بيد أن المنهج الذي انحاز إليه الأستاذ خالد كبير علاّل، على اندراجه ضمن إطار الرؤية المعيارية الإسلامية، إلا أن توظيفه في حقل الدراسات التاريخية لا يمكن أن يعد بالكثير[27]، شفيعنا في ذلك أن الدراسات المنجزة على ضوئه لا تكاد توغل بعيدا عن الفترات المتقدمة من تاريخ الإسلام، حتى إذا عرضت للفترات المتأخرة، بدا عقم المنهج متفاقما، إزاء روايات غير مسندة، ورواة لا نملك بشأنهم من إفادات سوى النزر اليسير، ولعل مما زاد في قصور المنهج عند الأستاذ خالد كبير علاّل اختزاله للرؤية الإسلامية في خيار نظرة الفصيل السلفي[28]، المناوئ لخيارات فصائل إسلامية ذات حضور فاعل في الفكر الإسلامي؛ على غرار المعتزلة والأشاعرة والماتريدية.

وكان يمكن أن نلحق بالنموذج السابق نظيرا له؛ ممثلا في شخص الأستاذ صالح فركوس من جامعة قالمة، فإنه رافع بحماس لصالح استصحاب الرؤية المعيارية التي تبيّن له من منظورها أن "تاريخ الجزائر لا يزال بحاجة إلى دراسة وتحليل لوقائعه وقضاياه على ضوء كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، حتى يكون- بحق- صورة عاكسة للمنهج الرباني الذي يراعي سنن الله في الكون، لا صورة مقلدة أو تابعة للمناهج الشرقية والغربية التي لم ينزل الله بها من سلطان"[29].

لكن شيئا مما قرّره في كتابه "أصالة وتغريب"، بكل ما طبعه من حدة وعنفوان، لا نجد له أثرا في كتابه الآخر "المختصر في تاريخ الجزائر"[30]، والذي قدّر له أن يظل- إلى زمن

قريب- على رأس لائحة المراجع المعتمدة لدى طلبة ما قبل التدرج، في كثير من المعاهد والكليات بالجامعات الجزائرية.

ومع ذلك، فإننا على قناعة تامة أن الاتجاهين اللذين مثّلنا لهما بالأستاذين: بوبة مجاني من جهة، وخالد كبير علاّل من جهة ثانية، وعلى ما بينهما من تباين، يمكن عدّهما من بين الاتجاهات الواعدة التي تعزّز من حظوظ التأسيس لأرضية المدرسة التاريخية الجزائرية الموعودة.

إن تنويهنا بهذين الاتجاهين- على ما نسجله عليهما من تحفظات- لا ينبغي أن يُحمل على أنه إبخاس للآخرين حظهم من الأصالة والحضور ضمن مكونات أرضية المدرسة التاريخية الجزائرية، ولاسيما الاتجاه الكلاسيكي الذي يضم بين صفوفه أكبر عدد من الباحثين الجزائريين، الذين تتراوح منابع تكوينهم ما بين شرقية وغربية[31]، إنما كان القصد منه التنبيه على دور المنهج والرؤية في بلورة اتجاهات تاريخية متنوعة، لكل منها فلسفته الخاصة، ضمن مدرسة جامعة، لها معالمها الواضحة وخصائصها المميزة.

2- النص.. اللغة والمضمون: تعد لغة الكتابة في الجزائر من بين القضايا الشائكة التي ظل النقاش يحتد حولها تارة ويخفت تارة أخرى، وليس خاف أن للأمر صلة بملف التعريب[32] الذي ينطوي بين دفتيه على مفارقة تعاطي السلطة السياسية مع الإرث اللغوي الاستعماري، بين من يراه "غنيمة حرب"، لا يحسن التفريط فيها، وبين من يرى فيه شرخا حضاريا في هويتنا الوطنية، لا ينبغي أن نغفل عن فداحة آثاره وتداعياته المستقبلية.

وسواء تعلق الأمر بالكتابة الأدبية أو التاريخية فالملاحظ أن الإنتاج المدوّن باللغة العربية ما فتئ يفرض نفسه شيئا فشيئا بعد الاستقلال حتى صارت له الصدارة والتقدم[33]، وإذا كان ثمة من كان مضطرا- لاعتبارات تاريخية معينة- أن ينشيء بلغة المستعمر، التي كان يعتبرها- مع ذلك- منفاه غير الاختياري[34]، فإنه من غير المفهوم أن ينجم من بين صفوف الجيل الجديد من يراهن على الكتابة باللغة الفرنسية، لمجرد تلقيه تكوينا أو انتسابه إلى مؤسسات بحث أجنبية[35].

وحيث أن الإشكال المطروح ليس مقتصرا على الأوعية والمباني، بل يتعداه إلى الأفكار والمعاني، فلم نستغرب ألا يجد الأستاذ أبو القاسم سعد الله مندوحة من التنبيه على الخطر القادم من الغرب في ركاب الطلبة الجزائريين المتخرجين من الجامعات الفرنسية؛ ممن تشبعوا

بآراء أساتذتهم الفرنسيين "في تاريخ الجزائر وجغرافيتها"[36]، منكرا عليهم هذه التبعية الإمّعيّة لمشرفيهم، وترديد آرائهم وتخريجاتهم المغرضة دون تبصر أو تمحيص[37].

هذا على صعيد النص في انطباعه بمنطق الازدواج اللغوي، الذي يمثل إحدى التحديات المفتعلة في سياق تحديد وجهة المدرسة التاريخية الجزائرية المتوخاة. أما على صعيد النص كمّا وكيفا، طرحا وتناولا، مشغلا واهتماما، فالأمر يحتاج إلى بعض بيان وتفصيل.

فإن الحديث عن إرهاصات مدرسة تاريخية جزائرية، سيظل من جنس الآمال الموهومة، ما لم يستند إلى تقويم شامل لما أنجز إلى غاية اليوم من دراسات وأطاريح، وما وضع من كتب ومقالات، وإذا ما تجاوزنا– مبدئيا– التهمة التي ظلت تلاحق المثقفين الجزائريين– عبر مختلف العصور– من كونهم أقل الناس كتابة مقارنة بغيرهم من شعوب المعمورة[38]، فإننا ومع غياب رصد دقيق مستوعب للمنجز التاريخي الجزائري بعد الاستقلال[39]، نشعر أن ثمة نقصا غير هيّن، لا يمكن التستر عليه أو تبريره بشتى المعاذير التي قد يتذرّع بها البعض، من ضغوط اجتماعية وعراقيل إدارية.

وبإزاء ما يسجل من تواضع حصيلة الإنتاج التاريخي كمّاً، يراودنا التساؤل عن مستوى الحصيلة المتأتية كيْفا؟

قد يكون مما يبعث على الإحباط، أن يقرر بعض جهابذة الباحثين عندنا، من المشهود لهم بالألمعية والشفوف، أنهم لا يرون في المنجز التاريخي الراهن سوى "كتابات"[40]، أو "مساهمات"[41]، يفتقر أغلبها إلى "معايير البحث التاريخي"[42]، لأجل أنها لم توفق– في نظرهم– "في تكوين مفهوم متكامل للتاريخ الجزائري"[43].

ولسنا نروم هنا تزكية هذا الحكم أو دحضه، بقدر ما نحاول تعقب الأسباب التي تحول دون تحقيق النصاب المطلوب من التراكم المعرفي– كمّا وكيفا– في مسار البحث التاريخي الجزائري.

ويأتي في طليعة تلك الأسباب أن قطاعا واسعا من مدونتنا التاريخية إنما اضطلع بإنتاجه هواة غير متخصصين، لا تنفك كتاباتهم– في الغالب الأعم– عن انتماءاتهم الحزبية أو القبلية أو الطرقية، ولا عن ميولهم الشخصية أو الوطنية أو القومية[44]، مما كان له الأثر البيّن في تقليص مساحة الدراسات النوعية المتخصصة، التي "تشكل لُحمة ونسيج التاريخ العام"[45]؛ إذ بدون هذه القاعدة من الدراسات يظل فهمنا للتاريخ الجزائري مبتسرا وملتبسا.

ولعله مما لا يزال يلقي بظلاله على ما يعدّ في جامعاتنا من رسائل وأطاريح أكاديمية، هو ذلك التجاذب القائم بين تركيز الاهتمام على التاريخ المحلي[46]، أو تتبع الظاهرة التاريخية في امتداداتها الحضارية دون التفات إلى الأطر الجغرافية الضيقة[47]، كما أن استقطاب المنحى السياسي لانشغال الباحثين على حساب المناحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قد يعضد ما ذهب إليه البعض من أن مستوى المعرفة التاريخية لدينا لم يبارح- بعد- مرحلته الأولى؛ المتمثلة في "المعرفة الوقائعية"، حيث تُولى العناية- بالدرجة الأولى- "للنمط الحوادثي ذي الطابع السياسي، الذي تعوزه الأصالة والمعالجة التقييمية من الداخل، ويغلب عليه التبسيط والانسياق وراء أفكار مسبقة"[48].

لكن من الإنصاف للحقيقة القول إن استغراق الشأن السياسي للكتابة التاريخية أكثر ما يلاحظ في دراسات التاريخ المعاصر، بينما يسعنا أن نحصي فيما عداه من العهود المتقدمة؛ من قديمة ووسيطة وحديثة، عشرات الدراسات التي تهيّأ لأصحابها الانفلات من إسار تاريخ الكيانات والشخصيات السياسية، مرتادين آفاقا رحبة من النطاقات البحثية، بحيث نقف على موضوعات من قبيل: الإدارة والدواوين[49]، القضاء والحسبة[50]، الحواضر والبوادي[51]، التجارة والصناعة[52]، الوقف والجباية[53]، النقود والمسكوكات[54]، الأقليات والجاليات[55]، الطلبة والعمال[56]، الرقيق والموالي[57]، المرأة والمجتمع[58]، الأسَر والبيوتات[59]، الثقافة والعمران[60]، الرحلة والتعليم[61]، الطب والصيدلة[62]، الطوائف والمذاهب[63]، الفقهاء والعامة[64]، التصوف والأولياء[65]، الدعوة والإصلاح[66]، الرسائل والظهائر[67]، الصحافة والإعلام[68]، ...

على أن هذا الثراء في المشغل التاريخي لم تزل تكتنفه محاذير لم تند عن انتباه متبصّرة الباحثين، فترى المتخصص منهم في التاريخ القديم يعترف أنه بالنظر إلى التدمير العشوائي والممنهج الذي اقترفه الاستعمار الغربي في حق التراث التاريخي للمجال الأفروعربي "لم يبق لنا إلا كتب الغرب نفسه نعوّل عليها، ولا مناص من محاورتها ومجادلتها"[69]. ولما كانت معضلة تاريخنا القديم المكتوب بلغة الآخر- الإغريقي والروماني- المكابر بانتمائه العرقي، وخلفيته الثقافية، تشكل تحديا لا نملك حياله الكثير في ظل خياراتنا المحدودة، فليس أمامنا- حسب البعض- سوى تعديل منهج التعاطي مع تاريخ المغرب القديم، بفك ارتباطه

بحضارات البحر المتوسط التي تجعله مرتهنا بالحضارات الوافدة، والتوجه- بديلا عن ذلك- إلى توثيق عُراه بحضارات الروافد المائية والمسالك النهرية، في دواخل الصحراء الإفريقية[70].

ومن ناحية أخرى ترى المتخصص من الباحثين في التاريخ الحديث يزيد على برمه بتحامل الإسطوغرافيا الاستعمارية التي هيمنت عليها فكرة التنويه بتاريخ العهد الروماني، فتاريخ العهد الفرنسي، وتصوير ما بينهما على أنه ليس سوى عصور غامضة أو مظلمة غير حريّة بأي عناية أو تحفّ[71]، استنكاره على زملائه الوقوع في مطب اختزال التاريخ الجزائري بين حدّي المقاومة الوطنية والثورة التحريرية[72]. وثورة التحرير على ما تمثله من لحظة فارقة في تاريخ الجزائر، ومع أنها لم تحظ- في الواقع- بما يكافئ مقدار تأثيرها في رسم مسار الدولة الوطنية الحديثة، فليس ذلك مبررا لأن تصير نقطة المبتدأ والمنتهى، فتاريخ الجزائر أرحب مدى وأوسع مجالا.

وقد يكون مما يخفف من غلواء هذا التوجه العفوي أو المقصود في إعلاء جانب من التاريخ الجزائري على آخر، ما نلمسه لدى شريحة من الباحثين الشباب من اهتمام متنام باقتحام ميادين بحثية جديدة، تتقاطع في تناول "تاريخ الأفكار والذهنيات"[73]، ما ينبئ عن مؤشرات واعدة بمستقبل الكتابة التاريخية في الجزائر.

3- المؤسسة.. الهيكل والفاعلية: تزدهي الجزائر بمؤسساتها الجامعية التي تكاد تضاهي عدد مدنها، بل تربو عليه[74]، إذ قد تشتمل المدينة الواحدة على قطبين أو ثلاثة أقطاب جامعية، وبعض هذه المؤسسات والمراكز الجامعية تتربع على مساحة مترامية الأطراف تجعل منها مدينة جامعية بحق، لكن هل واكب هذا الشموخ في البناء وتشييد الهياكل فاعلية في الأداء والارتقاء بالتكوين؟

لا يخفي بعض المتابعين للشأن الجامعي بالجزائر، أن الجامعة الجزائرية "أصبحت مانحة شهادات، لا مكوّنة رجال"[75]، يعكس ذلك طغيان الاعتبارات المادية الريعية ضمن منظومة الأفكار والقيم التي يصدر عنها المنتسِب الجامعي، ما أضحى معه الظفر بالشهادة، ومنصب العمل، كيفما اتفق، أولى من الكد وبذل الجهد في التحصيل العلمي والتكوين المنهجي.

ولقد انعقدت بهذا الشأن ندوات وطنية، وأيام دراسية[76]، حرص المشاركون فيها على تباحث واقع وآفاق الدراسات العليا بالجامعة الجزائرية، وكان مما خلصوا إليه أن مكْمن

المشكلة فيما تعانيه الجامعة من نقص وتراجع في مستوى الرسائل الجامعية المنجزة، يعود إلى جملة من العوامل[77]، يأتي في مقدمتها عدم تمكن الطلبة الباحثين من أدوات البحث العلمي، وقلة تحكمهم في لغة البحث أو اللغات المساعدة، فضلا عن تقصير عدد من الأساتذة المؤطّرين في الاضطلاع بدورهم التكويني، والمتابعة الجادة لما ينجز تحت إشرافهم من رسائل وأطاريح.

وبرغم كون الجامعة هي الإطار المرجعي لرعاية البحث العلمي وتطويره، إلا أنها لا تستمد فعاليتها من قاعات المطالعة والدراسة فحسب، بل إنها تكتسي طابعها الحيوي من خلال الأنشطة والمبادرات العلمية المنوطة بمخابر البحث[78]؛ من عقد ندوات وملتقيات، وإصدار مجلات ومنشورات، وهو الجانب الذي يشهد تقاعسا كبيرا لدى القائمين عليه، خلا حالات نادرة تمثل الاستثناء لا القاعدة[79].

صحيح أن تنظيم الملتقيات الوطنية والدولية يشهد وتيرة متسارعة في مختلف الجامعات الوطنية، لكن كم من أعمال تلك الملتقيات، التي تستنزف طائلا من الوقت والجهد والمال، يجد طريقه إلى النشر والتداول؟! وصحيح- أيضا- أن عددا مقبولا من المجلات الجامعية المتخصصة يُعلَن عن صدورها بين الحين والآخر، ولكن ما أشبه حالها بالفطر سرعان ما تظهر لتذوي وتموت؟!

أليس باعثا على التأمل والتأسي أن ملتقيات الفكر الإسلامي التي توالى انعقادها إبان سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، والتي درجت على خص المشهد التاريخي بمحور ثابت من محاورها[80]، قد كان لها الأثر الجلي في إثراء الساحة العلمية بنقاشات حيّة شغوفة، طالما وجدت طريقها إلى صفحات الجرائد الوطنية والدولية، وأن مجلة "الأصالة"- لسان حال وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية- كانت منبرا علميا رائدا، ازدانت بأقلام كبار الباحثين من الجزائر وخارجها[81]، ولا زالت تصنّف ضمن أهم مراجع البحث التاريخي في بلادنا.

ولما كان الأمل معقودا- من جهة أخرى- على الإضافة التي يمكن أن تقدمها مراكز البحث العلمي التابعة لبعض الوزارات المعنية بالشأن الثقافي، كالمركز الوطني للبحث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ[82]، والمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954[83]، إلا أن غياب استراتيجية وطنية موحدة للنهوض

بالبحث العلمي، يظل عائقا يحدّ من فاعلية عطاء هذه الأطر البحثية، ويلجم طموح أصحابها في رفد مسارب مدرسة تاريخية جزائرية[84].

وإذا كان من الباحثين من عقد آمالا عراضا على إعادة بعث "الجمعية التاريخية الجزائرية"، التي من شأنها أن تلملم شمل المؤرخين الجزائريين من ذوي الخبرات والتجارب المديدة في الكتابة التاريخية[85]، فإن تجربة اعتماد "اتحاد المؤرخين الجزائريين"[86]، بعد مضي سنوات على مثوله في الساحة الوطنية، لم تتأد إلى تحقيق الهدف المنشود، كإطار جامع لأجيال الباحثين، يحققون ضمنه تقاليد التعاون والتواصل الغائبة.

إن ظاهرة غياب العمل المؤسساتي أو عقمه، لمما يفسر حجم الصعاب التي يعانيها أفراد الباحثين، حين تصديهم لإنجاز مشاريع بحث طموحة، من مصاف توجيه العناية إلى إنقاذ التراث القومي المخطوط؛ إحصاء وفهرسة[87]، نشرا وتحقيقا[88]. ومهما أثمرت جهود هؤلاء الباحثين في إطلاعنا على الدرر المكنونة، أو تمكيننا من المستندات النادرة، فإن ذلك لا يغني عن مجهود منظم، وإطار مدعّم، يوفر الكثير من العناء، ويختصر الكثير من الوقت.

يتبين لنا– مما تقدم– أن السعي في اتجاه التأسيس لأرضية مدرسة تاريخية جزائرية، إذا أريد له ألا يظل حبيس القول الطوباوي، فإنه يمر حتما عبر فتح ملفات عالقة، من غير الحكمة أن نتمادى في التغاضي عنها.

فليس مهما أن تتضارب رؤانا وتتباين مناهجنا، بقدر ما ينبغي أن نكون واضحين منسجمين مع منطلقاتنا الفكرية، متفقهين متمرسين بإعمال أدواتنا المنهجية. كما ليس مهما أن تفترق انشغالاتنا واهتماماتنا العلمية، بقدر ما ينبغي أن نرتقي بمستوى طرحنا وتناولنا، بمنأى عن الارتهان لقضايا ظرفية مفتعلة.

وإذا كنا لا نملك حق الافتئات على مؤسسات الدولة في تخطيط استراتيجية شاملة للبحث العلمي بوجه عام، والبحث التاريخي بوجه خاص، إلا أننا نحوز– في الواقع– إمكانات غير محدودة في مضاعفة الجهد، ومتابعة العمل في دائرة مخابر البحث، وعلى مستوى تكريس الوعي.

الهوامش:

1– انعقد ببغداد في الفترة ما بين 27 و29 ديسمبر 1987 مؤتمر دولي، من تنظيم اتحاد المؤرخين العرب، كان موضوعه: "نحو مدرسة عربية لفهم التاريخ وكتابته". كما كان انعقد قبل ذلك بالمملكة المغربية ندوتان؛ الأولى في شهر أكتوبر 1986، وكان موضوعها: "البحث الغربي حول المجتمع المغاربي في الفترة الاستعمارية"؛ والثانية في شهر ديسمبر 1986، وكان موضوعها: "ثلاثون سنة من البحث الجامعي بالمغرب". وقد

صدرت الندوتان في كتاب مشترك، بعنوان: "البحث في تاريخ المغرب: حصيلة وتقويم"، تقديم: محمد المنصور وآخران، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1989.

2–من بين أهم اللقاءات العلمية ذات الصلة، نذكر: الملتقى الوطني الأول حول "المدرسة الغربية وقضايا التاريخ الجزائري"، من تنظيم معهد التاريخ، جامعة الجزائر، بتاريخ: 10–1987/03/12؛ والملتقى الوطني الأول حول "المدرسة التاريخية الجزائرية"، من تنظيم اتحاد المؤرخين الجزائريين، وانعقد بالمتحف الوطني للمجاهد، خلال شهر فيفري 1996؛ وكذا الندوة الوطنية حول "المدرسة التاريخية الجزائرية: نصف قرن من العطاء"، من تنظيم قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، بتاريخ: 2009./11/24

3–مراد وزناجي: حديث صريح مع الأستاذ الدكتور أبو القاسم سعد الله في الفكر والثقافة واللغة والتاريخ، الجزائر: منشورات الخبر، 2008، ص134.

4–المرجع السابق، ص.135

5–ناصر الدين سعيدوني: "الدراسات التاريخية في الجزائر بين الأمس واليوم"؛ ضمن كتابه: ورقات جزائرية، ط01، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2000، ص10.

6–وهو الوصف الذي استخدمه الأستاذ أبو القاسم سعد الله في مقدمة كتابه: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ط04، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2005، 04/1.

7- Sahli M. Ch., *Décoloniser l' histoire*, Paris, Maspero, 1965.

وقد صدرت للكتاب طبعات أخرى بالجزائر، كما صدر معرّبا بعنوان: تخليص التاريخ من الاستعمار، تعريب: محمد هناد ومحمد الشريف بن دالي حسين، الجزائر: منشورات وزارة المجاهدين، 2002.

8–قد يكون الأستاذ مولود قاسم نايت بلقاسم (1927–1992) هو أول من أطلق هذا الوصف على الإنتاج الضخم الذي خلّفته المدرسة الفرنسية الاستعمارية حول تاريخ الجزائر. يراجع محمد الهادي الحسني: "مولود قاسم فيلسوف رابط في جبهة التاريخ"؛ ضمن الكتاب التكريمي: الأستاذ مولود قاسم نايت بلقاسم.. المفكر الموسوعي، والوطني الثائر، منشورات جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، قسنطينة، 2007، ص93. ويمكن الاطلاع على مجمل حصيلة هذا الإنتاج من خلال المظان الآتية:

- Christian Courtois, "De Rome à l' Islam", *Revue Africaine*, V. 86, 1942, pp. 25-55.
- William Marçais, "Un siècle de recherches sur le passé de l' Afrique musulmane", dans *Histoire et historiens de l' Algérie: 1830-1930*, Paris, 1931.
- Georges Yver, "La conquête et la colonisation de L' Algérie", dans *Histoire et historiens de l' Algérie: 1830-1930*, Paris, F. Alcan, 1931.
- Xavier Yacono, "L' Algérie depuis 1830", *Revue Africaine*, V. 100, 1956, pp. 145-190.

9–صدر جزءه الأول؛ ويخص الفترتين القديمة والوسيطة من تاريخ الجزائر، سنة 1965، وله طبعة أخرى تشتمل على جزأين، صدرت عن ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2009.

10–يحيى بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر (ط. 2009)، 05/1.

11–جمال قنان: من نص تصديره لندوة "المدرسة التاريخية الجزائرية"، مرجع سابق، ص26.

12–أخرج الشيخ محمد مبارك الميلي (1880–1945) الجزء الأول من كتابه "تاريخ الجزائر في القديم والحديث"، سنة 1928، ولم يمض وقت طويل حتى أردفه الأستاذ أحمد توفيق المدني (1898–1983) بـ "كتاب الجزائر"، سنة 1931، أما كتاب "تاريخ الجزائر العام"، للشيخ عبد الرحمن الجيلالي (1908–2010)، فصدر جزءاه الأول والثاني في سنتي 1953 و1954 على التوالي.

13–يرى الأستاذ عبد الرزاق قسّوم أن "من خصائص الحس التاريخي عند يحيى بوعزيز، اندماجه في الحدث التاريخي، الذي يغلب على حسّه القوي؛ فيجعله ينفعل مع الحدث، فيخرجه هذا الانفعال –أحيانا– عن سمته، ووقاره العلمي، ليصنفه في خانة الواعظين بالتاريخ، أو الأدباء الهجائين". تراجع مداخلته بعنوان: "الأستاذ يحيى بوعزيز.. حس تاريخي، وحماس ثوري"؛ ضمن الكتاب التكريمي: الأستاذ يحيى بوعزيز.. حس تاريخي، وحماس وطني، منشورات جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، قسنطينة، 2008، ص49.

14–أنجز الباحث التونسي محمد نجيب بوطالب أطروحته للدكتوراه: "سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي"، في خمسة فصول، جعل مدار الفصل الأول منها حول: أسئلة في المنهج. يراجع نص الأطروحة مطبوعا، ط01، بيروت: منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

15–يسع الباحث أن يكوّن فكرة مبدئية عن حجم التباين في مناهج العلوم الإنسانية والاجتماعية التي يتبناها باحثون يصدرون عن رؤى متغايرة، من خلال مطالعة –على سبيل المثال– مصطفى حلمي: مناهج البحث في العلوم الإنسانية بين علماء الإسلام وفلاسفة الغرب، ط01، بيروت: دار الكتب العلمية، 2005؛ ومحمد أمزيان: منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والتأويلية، ط04، هيرندن، فرجينيا: منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2008.

16–يذهب أحد الباحثين بصدد استعراض المنهج المتبع في بحثه، إلى أنه لجأ إلى إعمال منهج الاستنباط والمقارنة (كذا) لاستخراج المادة المطلوبة. يراجع موسى هيصام: "الجيش في العهد الحمادي"، رسالة ماجستير مرقونة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001. في حين يحتفل باحثون آخرون بذكر مناهج متعددة جرى توظيفها في أبحاثهم (التاريخي، الوصفي، التحليلي، الاستقرائي، النقدي...). عدا أن الأمر بخلاف ذلك؛ فليس إعمال مجرد الوصف منهجا وصفيا، ولا مجرد التحليل منهجا تحليليا، ولا مجرد الاستقراء منهجا استقرائيا، وهكذا، فالأمر لا يعدو –في الواقع– توظيف المنهج التاريخي، الذي يقوم –في الأصل– على آليات الوصف والتحليل، والنقد والمقارنة، والاستقراء والاستنباط، ولم يحملهم على ذلك الادعاء والمجازفة بالقول إلا قلة عنايتهم بفقه المناهج، والتمرّس بآلياتها. ولا نعدم –في المقابل– من كان على بيّنة من أمره، فتراه يعلن –بلا مواربة– أنه اعتمد منهجا تاريخيا تحليليا نقديا، على سبيل ذكر مواصفات المنهج، لا تعداد المناهج.

يراجع عبد القادر ربوح: "الأحباس ودورها في المجتمع الأندلسي ما بين القرن[ين] 04–09هـ/10–15م"، رسالة ماجستير مرقونة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006؛ وواعظ نويوة: "أثر ثورة بني غانية على الدولة الموحدية"، رسالة ماجستير مرقونة، قسم التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، 2008؛ ونوّارة شرقي: "الحياة الاجتماعية في الغرب الإسلامي في عهد الموحدين"، رسالة ماجستير مرقونة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008. ويقارن بعبد القادر بوعقادة: "المذاهب الفقهية المندثرة وأثرها في التشريع الإسلامي في القرنين 02 و03هـ/08 و09م"، رسالة ماجستير مرقونة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2003؛ ومصطفى أوكيل: "انتشار الإسلام في بلاد المغرب وآثاره على المجتمع خلال القرن الأول الهجري"، رسالة ماجستير مرقونة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006.

17–فيما يتعلق بهذه النقطة، يكاد الأمر ينسحب على قطاع واسع من الباحثين، باستثناء نماذج محدودة، ما ليس مجديا معه استحضار أمثلة بعينها. ولعله مما يبعث على التساؤل أن الرؤية في كتابات جيل الرواد من الشيوخ، بدت أدنى إلى الحضور والوضوح، مما كان يرجّى في كتابات أجيال الباحثين المعاصرين.

18–يمكن الإشارة إلى الأستاذ عبد القادر جغلول (1946–2010) في كتابه: مقدمات في تاريخ المغرب العربي القديم والوسيط، تعريب: فضيلة الحكيم، ط01، بيروت: دار الحداثة، 1982.

19–يعترف الأستاذ أبو القاسم سعد الله أن من أوكد الأسباب التي جعلته يميل إلى اختيار تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية موضوع بحث رسالته للدكتوراه، هو ما عاينه من "احتكار الفرنسيين، منذ أكثر من قرن، لكتابة وتفسير تاريخ الجزائر". يراجع كتابه: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، 55/1.

20–يمكن رصد مدى تفاوت الانفتاح على المدونة الاستشراقية، وحضور تخريجاتها في دراساتنا التاريخية، عبر المقابلة بين أطروحتي:

- Allaoua Amara, *Pouvoire, économie et société dans le Maghreb hammadide (398-547/1007-1152)*, TN, Univ. Paris I, 2000.

– الطاهر بونابي: "الحركة الصوفية في المغرب الأوسط خلال القرنين 06 و07هـ/12 و13م"، رسالة ماجستير مرقونة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2000.

21–من أحفلهم ذكرا الأساتذة: إبراهيم القادري بوتشيش، وأحمد الطاهري، وعبد الإله بنمليح، ومحمد تضغوت، ومحمد ستيتو.

22–نخص بالذكر كتابيها: أثر العرب اليمنية في تاريخ بلاد المغرب في القرون الثلاثة الأولى للهجرة، قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، 2003؛ والنظم الإدارية في بلاد المغرب خلال العصر الفاطمي، ط01، قسنطينة: دار بهاء الدين، 2009. وهما –في الأصل– رسالتاها للماجستير (جامعة القاهرة، 1982)، والدكتوراه (جامعة قسنطينة، 1995)، على التوالي.

23–نوّه بذلك في مقدمات جلّ كتبه المنشورة، وفصّل القول فيه بوجه خاص في تقديمه لموسوعته: سوسيولوجيا الفكر الإسلامي، ط04، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2000، 11/1–35.

24–يُتأمل كتابها: التكامل الاقتصادي والمبادلات التجارية بين المدن المغاربية خلال العصر الوسيط، الرباط: منشورات الزمن، 2010.

25–يدلّل على ذلك عدد من أعماله المنجزة، ومنها:

– رؤوس الفتنة في الثورة على الخليفة الشهيد عثمان بن عفان –دراسة نقدية تمحيصية وفق منهج علم الجرح والتعديل–، الجزائر: دار المحتسب، 2008.

– بحوث حول الخلافة والفتنة الكبرى خلال العهد الراشدي –دراسة نقدية تمحيصية وفق منهج علم الجرح والتعديل، إسنادا ومتنا–، الجزائر: دار كنوز الحكمة، 2009.

– تناقض الروايات السنية والشيعية حول تاريخ صدر الإسلام –دراسة نقدية تمحيصية للروايات السنية والشيعية المتعلقة بتاريخ صدر الإسلام وفق منهج علم الجرح والتعديل–. (قيد النشر).

26–من بين الأعمال التي قامت على إعمال منهج المحدثين، تبرز أعمال الأستاذ أكرم ضياء العمري، ومن بينها:

– السيرة النبوية الصحيحة –محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة النبوية–، ط06، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحِكم، 1994، جزءان.

– المجتمع المدني في عهد النبوة –محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد الروايات التاريخية–، ط01، المدينة المنورة: منشورات المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، 1983.

– عصر الخلافة الراشدة –محاولة لتطبيق قواعد النقد عند المحدثين على الرواية التاريخية–، ط01، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحِكم، 1993.

27–يقرر ابن خلدون طبيعة الاختلاف القائم ما بين التعاطي مع الأخبار الشرعية والتعاطي مع الأخبار التاريخية، في قوله: "وإنما كان التعديل والتجريح هو المعتبر في صحة الأخبار الشرعية، لأن معظمها تكاليف إنشائية أوجب الشارع العمل بها حتى حصل الظن بصدقها، وسبيل صحة الظن الثقة بالرواة بالعدالة والضبط. وأما الأخبار عن الواقعات فلا بد في صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة". المقدمة، تحقيق: درويش الجويدي، ط01، بيروت: المكتبة العصرية، 1995، ص42.

28–كان مدار بحث الأستاذ خالد كبير علاّل في أطروحتيه للماجستير (1996) والدكتوراه (2003) على "الحركة الحنبلية"، ثم كان من بين أبرز كتبه التي تومئ بانحيازه إلى ترجيح كفة المدرسة السلفية الحديثية الحنبلية على كفة ما سواها من المدارس الإسلامية، ما يلي:

– الأزمة العقيدية بين الأشاعرة وأهل الحديث خلال القرنين 05 و06 الهجريين، ط01، الجزائر: دار الإمام مالك، 2005.

– منهج أهل الحديث في الرد على المتكلمين –أسسه وتطبيقاته–.

– مواقف المتكلم أبي بكر بن العربي من الحنابلة من خلال كتابه: العواصم من القواصم.

– مواقف المؤرخ ابن الأثير من الحنابلة من خلال كتابه: الكامل في التاريخ.

(الكتب الثلاثة الأخيرة قيد النشر، وهي موجودة بموقع "مكتبة صيد الفوائد"، على الرابط:http://www.saaid.net/book/search

29–صالح فركوس: أصالة وتغريب –مشروع فرنسا الصليبية والمجابهة الإسلامية–، الجزائر: دار الكوثر، 1991، ص08. (صدر في إطار سلسلة: نحو تأصيل إسلامي لتاريخ الجزائر).

30–للكتاب أكثر من طبعة، وبيانات الطبعة التي نحيل عليها، هي: عنابة: دار العلوم، 2002.

31–تخرّج الأستاذ موسى لقْبال (1934–2009) بأساتذة المدرسة المصرية، حيث ناقش بجامعة عين شمس أطروحتاه للماجستير (1968) والدكتوراه (1972)، في حين تخرج زميله الأستاذ عبد الحميد حاجيات بأساتذة المدرسة الفرنسية، حيث ناقش بجامعة بروفانس أطروحتاه للماجستير (1974) والدكتوراه (1991).

32–من أبرز الأعمال التي تناولت ملف التعريب بعمق وإحاطة، نذكر:

– عثمان سعدي: قضية التعريب في الجزائر، بيروت: دار الطليعة، 1967.

– أحمد بن نعمان: التعريب بين المبدأ والتطبيق في الجزائر والعالم العربي، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981.

33–أحمد سليماني: "إشكالية كتابة التاريخ الوطني"؛ ضمن أعمال ندوة: المدرسة التاريخية الجزائرية، مرجع سابق، ص73.

34–لم يقدّر للأديب الجزائري مالك حدّاد (1927–1978) الذي تلقى تعليمه في ظل الاحتلال الفرنسي، أن يلهج أو يكتب بلغته الأم، وكان ذلك يحز في نفسه، حتى لقد قرر بعد الاستقلال أن يتوقف عن الكتابة، مطلقا عبارته الشهيرة: "اللغة الفرنسية منفاي، ولذا قررت أن أصمت".

تراجع سيرته الذاتية بموقع "نخبة الإبداع"، على الرابط:http://www.nu5ba.net/vb/showthread.php?t

35–يمكن أن نمثل لهذا الاتجاه بباحثين نابهين، هما: الأستاذ علاوة عمارة، من جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة، والأستاذ محمد الصالح بوقشور من جامعة الشلف.

36–مراد وزناجي: حديث صريح مع الأستاذ الدكتور أبو القاسم سعد الله، ص136.

37–أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء، 12/3. وفي موضع آخر من الكتاب (299/5، 302–304)، يتعقب تلميذه السابق الأستاذ عبد الحميد زوزو، في أطروحته حول "إقليم الأوراس"، والتي أنجزها بفرنسا تحت إشراف الأستاذ Charles-Robert Ageron (1923–2008)، منتقدا مسلكه في إعمال بعض التعابير والاصطلاحات التي تحيل على تصورات ومواقف غير سائغة؛ كإعلانه أنه سيقف على مسافة واحدة –أي على الحياد– من المستعمِر والمستعمَر، وأن هدفه الوحيد هو –فقط– دراسة الملامح والعلاقات التي كانت بين المجموعتين (كذا)، خلال عهد طويل من "التعايش": استمر أكثر من مائة سنة.

38–يقول الأستاذ مولود قاسم نايت بلقاسم: "أجدادنا أنجزوا جلائل الأعمال، ولكنهم لم يسجلوها". يراجع كتابه: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ط01، قسنطينة: دار البعث، 1985، 27/1، 46.

39–من بين المحاولات التي استهدفت رصد الإنتاج التاريخي حول الجزائر المعاصرة (1830–1962)، العمل الذي أنجز في إطار وحدة بحث، بجامعة الجزائر، تحت إشراف الأستاذ عمار هلال (1944–1995)، والذي استوعب قسمه الأول المظان التالية: مجلة الثقافة (1971–1987)، مجلة الأصالة (1971–1981)، مجلة المجاهد الأسبوعي (1962–1974)، مجلة المجاهد الثقافي (1967–1974)، مجلة الجيش (1964–1991)، مجلة حضارة الإسلام (1960–1962)، صحيفة المنار الجزائرية (1951–1954)، صحيفة الشعب (1962–1991)، صحيفة السلام (1990–1991). يراجع أعمال الملتقى المغاربي الأول: المصادر والمراجع العربية لتاريخ الجزائر المعاصر (1830–1962)، من تنظيم معهد التاريخ، جامعة الجزائر، بتاريخ: 28–1992/12/29، الجزائر: منشورات جامعة الجزائر، د.ت.، ص104–234.

كما لا يفوتنا أن ننوه –بهذا الصدد– بالعمل الذي يعكف عليه الأستاذ المختار بوعناني، من جامعة وهران، والمتمثل في "معجم المؤلفين الجزائريين باللغة العربية في القرنين: 20 و21"؛ وكذا العمل الذي يسعى لاستكماله الأستاذ علاوة عمارة رفقة فريق من الباحثين، والمتمثل في "فهرس الرسائل الجامعية المناقشة في الجامعات الجزائرية منذ الاستقلال إلى وقتنا الحاضر".

40–مراد وزناجي: حديث صريح مع الأستاذ الدكتور أبو القاسم سعد الله، ص132.

41–ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، ص10.

42–مراد وزناجي: حديث صريح مع الأستاذ الدكتور أبو القاسم سعد الله، ص132.

43–ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، ص69.

44–أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء، 2/05–06، 238.

45–ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص05–06.

46–يرى الأستاذ موسى لقبال أنه لأجل الانخراط في مسعى كتابة التاريخ الجزائري، يتعين "نبذ الشمولية التي جرى عليها طلبتنا وباحثونا حتى الآن، حتى لا تصبح أحداث بلادنا غارقة في أحداث جيراننا مغربا ومشرقا". يراجع مقاله: "تاريخنا الوطني، ومسعى إعادة صياغته بروح جديدة"، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية (قسنطينة)، ع2010/11، ص12.

47–تتساءل الأستاذة فاطمة بلهواري فيما إذا كانت الحدود الجغرافية بين البلدان تمثل في –الوقت نفسه– فواصل فعلية في تاريخها؟ ومع اعترافها بجدوى هذه الرؤية في حصر وترتيب الفضاء الجغرافي ضمن مجال زمني معين، إلا أنها تسجل وقوع أصحابها في ارتباك واضح عند تناولهم لبعض الظواهر التاريخية بمعزل عن محيطها العام. يراجع نص مداخلتها بعنوان: "من أجل رؤية جديدة لتاريخ الجزائر"؛ ضمن أعمال ندوة: المدرسة التاريخية الجزائرية: نصف قرن من العطاء، مرجع سابق، (النص مرقون).

48–جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500–1830)، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1987، ص07.

49–تلاحظ أعمال: بوبة مجاني، الدّراجي بوزياني، عبد السلام همّال، عزيز حدّاد،...

50–تلاحظ أعمال: موسى لَقْبال، إبراهيم بحّاز، محمد بن معمّر، منى صالحي،...

51–تلاحظ أعمال: عبد العزيز فيلالي، عمار غرايسة، محمد قويسم، الطاهر طويل، ناصر الدين سعيدوني،...

52–تلاحظ أعمال: لطيفة بشّاري، رشيد باقة، عبد المالك بكاي، كمال صادقي،...

53–تلاحظ أعمال: ناصر الدين سعيدوني، فلّة القشاعي،...

54–تلاحظ أعمال: صالح بن قرْبة ، يمينة درْياس، منير بوشناقي،...

55–تلاحظ أعمال: سهيل الخالدي، حنيفي هلايلي، عبد المجيد قدّور، خير الدين شَتْرة،...

56–تلاحظ أعمال: عمار هلال، خير الدين شترة، مسعود شبّاحي، عبد الحميد زوزو، عمار بوحوش،...

57–تلاحظ أعمال: لطيفة بشاري، مفتاح خلّفات،...

58–تلاحظ أعمال: فوزية كرراز، سهام دخماني، حنان لطرش، نجاة بولعسل،...

59–تلاحظ أعمال: رفيق خليفي، امحمد بوشريط، نصر الدين بن داود، محمد أوجرتني، لخضر بوطبّة،...

60–تلاحظ أعمال: محمد الأمين بلْغيث، نجيب بن خيْرة، منيرة بوغُرارة، محفوظ زمّوم، مبروك مهيرس، عبد العزيز شهبي،...

61–تلاحظ أعمال: سامية مقْري، بلقاسم فيلالي، عبد الجليل قزْيان، علي آجقو،...

62–تلاحظ أعمال: نور الدين زرْهوني، جعفر يابوش،...

63–تلاحظ أعمال: مسعود كواتي، آمال معوشي، إسماعيل سامعي، عبد القادر بوعقادة،...

64–تلاحظ أعمال: لخضر بولطيف، صابرة خطيف، دلال لواتي،...

65–تلاحظ أعمال: الطاهر بونابي، عبيد بوداود، آمال لدْرع، فاطمة الزهراء جدّو، كمال فيلالي، مختار بونقاب،...

66–تلاحظ أعمال: أحمد بوعتروس، عبد العزيز لعميد، علي بن طاهر، نور الدين ثنيّو، أحمد مزْيوش،...

67–تلاحظ أعمال: محمد فرْقاني، كمال بن مارس،...

68–تلاحظ أعمال: محمد ناصر، فاطمة الزهراء قشّي، إبراهيم لونيسي، محمد مرْغيث،...

69–محمد الطاهر العدواني: الجزائر منذ نشأة الحضارة، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص20.

70–محمد الصغير غانم: معالم التواجد الفينيقي البوني في الجزائر، الجزائر: دار الهدى، [2003]، ص251–252.

71–ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث، ص09.

72–المرجع السابق، ص09–10، 30؛ وأبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء، 11/3.

73–من قبيل تناول موضوعات: كخطاب الشرف، والخطاب الفقهي والعمران، والخطاب الديني والمجتمع، وتداعيات الحروب والكوارث والمجاعات والأوبئة،...

74–تضم الشبكة الجامعية الجزائرية 84 مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على 46 ولاية عبر التراب الوطني. يراجع موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، على الرابط: http://www.mesrs.dz/arabe_mesrs/etablissements_a.php?eetab=2

75–أحمد طالب الإبراهيمي: المعضلة الجزائرية –الأزمة والحل–، ط04، الجزائر: دار الأمة، 1999، ص؟؟؟؛ نقلا عن عنترة بن مرزوق: "البحث العلمي في الجزائر"؛ ضمن أعمال ندوة: مناهج إعداد الرسالة الجامعية، المنعقدة بقسنطينة، بتاريخ: 2009/05/20، قسنطينة: منشورات جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، د.ت.، ص462.

76–من بينها ثلاث ندوات انعقدت بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة، هي على التوالي:

– ندوة: "واقع وآفاق الدراسات العليا"، بتاريخ: 15–2007/01/16.

– ندوة: "علاقة المشرف بالطالب الباحث"، بتاريخ: 2008/11/19.

– ندوة: "مناهج إعداد الرسالة الجامعية"، بتاريخ: 2009/05/20.

77–تراجع لائحة التوصيات التي خرجت بها الندوات الثلاث المذكورة آنفا.

78–لأجل الوقوف على مخابر البحث العلمي المعتمدة في مختلف المؤسسات الجامعية بالجزائر، يرجى مراجعة موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، على الرابط: http://www.mesrs.dz/laboratoires.php

79–من بين أكثر المخابر –ذات الصلة بالدراسات التاريخية– نشاطا على المستوى الوطني، فيما يتناهى إلينا من أخبار وأصداء:

– مخبر "البحوث والدراسات في حضارة المغرب الإسلامي"، جامعة قسنطينة، برئاسة الأستاذة: بوبة مجاني، والذي يوالي نشر أعمال ندواته وملتقياته العلمية تباعا.

– مخبر "مصادر وتراجم"، جامعة وهران، برئاسة الأستاذ: غازي جاسم الشمري، والذي يتابع نشر أعداد مجلته المحكّمة "عصور"، منذ بضع سنوات (2002–2011).

80–إلى ذلك أشار الأستاذ مولود قاسم نايت بلقاسم، في قوله: "وفي جميع هذه الملتقيات قاعدة ثابتة، صلبة، قائمة، دائمة، دائبة، تبقى لازمة ملازمة، هي تناول فترات هامة من تاريخ تلك المنطقة بتوسع، وبطريقة شاملة كاملة، بقدر الإمكان، والزيارة لآثارها". يراجع كتابه: أصالية أم انفصالية، الجزائر: منشورات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، 1980، 207/2.

81–كتب الأستاذ يحيى بوعزيز عن مجلة "الأصالة" مثنيا عليها، بقوله: "وقد تطورت هذه المجلة في محتواها، وأصبحت عالمية، يبحث عنها كل المثقفين... وأبرزت تاريخ الجزائر، وحضارتها المشرقة عبر العصور... وكانت حقا نافذة على الجزائر إلى كل بلدان العالم، وصورتها الحقيقية، عرّفت أصالة الجزائر وعراقتها، في التطور والتحضر والرقي، عبر العصور". يراجع كتابه: أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة، ط01، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1995، 274/1.

82–يتبع لوزارة الثقافة، ومن إصداراته مجلة "لِيبيكا"، ويقوم على إدارته الأستاذ: سليمان حاشي.

83–يتبع لوزارة المجاهدين، ومن إصداراته مجلة "المصادر"، ويقوم على إدارته الأستاذ: جمال يخياوي.

84–عدّ الأستاذ العربي الزبيري قيام المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 "فتحا مبينا"، معلقا عليه الأمل في أن يكون خطوة ثابتة على الطريق المؤدية إلى تكوين المدرسة التاريخية الجزائرية. يراجع كتابه: تاريخ الجزائر المعاصر، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، 14/1.

85–يوسف مناصرية: "آراء المؤرخين الفرنسيين في كتابة تاريخ الجزائر من خلال كتابات جون كلود فاتان"، مجلة الدراسات التاريخية (الجزائر)، ع1988/05، ص198.

86–يرأسه –حاليا– الأستاذ يوسف مناصريّة، خلفا للأستاذ إبراهيم فخّار.

87–بذل الأستاذ عبد الكريم عوفي –في إطار إشرافه على مشروع "إحياء التراث" بجامعة باتنة– جهودا مضنية، في سبيل إحصاء أماكن وجود المخطوطات بالجزائر، وفهرسة عدد من المكتبات الخاصة والعامة، وقد نشر خلاصة أبحاثه في مجلات وطنية وأخرى دولية، نذكر منها: مجلة المورد (العراق)، مج18، ع1989/03؛ ومجلة معهد المخطوطات العربية (القاهرة)، مج39، ج1995/01، ج1996/02؛ ومجلة آفاق الثقافة والتراث (دبي)، ع1998/21–20، ع2000/28–27، ع2000/30–29، ع2001/34؛ ومجلة الثقافة (الجزائر)، ع117–1999/118.

88–يواصل الأستاذ عبد القادر بوباية من جامعة وهران مشروعه –معتمدا على إمكاناته ووسائله الخاصة– في إعادة تحقيق عدد من المخطوطات النفيسة، وقد أخرج منها إلى الآن: تاريخ الأندلس لمؤلف مجهول (2007)، ومفاخر البربر لابن عبد الحليم (2008)، والاكتفاء في أخبار الخلفاء لابن الكردبوس (2009)، والحلل الموشية لابن سماك العاملي (2010)، والبستان لابن مريم (2011).